حرفيو السك النقدي في المغرب الزياني: أسرة ابن الملاح أنموذجا (633-718هـ/ 1235-1318م)

أ.رفيق خليفي،
جامعة خنشلة

تمهيد

لم يشهد المغرب الأوسط حلول البيوتات القرطبية فيها إلا مرتين فقط طوال الفترة الوسيطة، فبعد مرور أكثر من قرنين على تهجير بيت بني ذكوان بداية ق5هـ/ 11م إلى وهران (خليفي، ر. 2008: 103-111، Helena. F.1997. 108-114) ظهر في تلمسان بيت بني الملاح.

فقد عرفت قرطبة حاضرة الخلافة الأموية بعد القرن الرابع عدة أحداث ووقائع، فلما انقطعت دعوة بني أمية بها ولم يبق في عقبهم من يصلح للإمارة ولا من تليق به الرئاسة، استولى على تدبيرها علي بن حمود الحسيني زاحفا من سبتة إليها مرورا بمالقة، وهزم المستعين سليمان بن الحكم بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر سنة 406هـ/ 1015م، وتلقب بالناصر، وخلال حكم الحموديين عرفت قرطبة اضطرابات وفتن وحالة متقدمة من عدم الاستقرار. (ابن بسام، ع. 1981: 1/ 481-486، المراكشي، ع. 1998: 37-55)

وفي سنة 422هـ/ 1030م قدم القرطبي« شيخ الجماعة » الوزير أبي الحزم جهور بن محمد بن جهور، "فأعطوا منه قوس السياسة باريها وولوا من الجماعة أمينها المأمون عليها، فاخترع لهم لأول وقته نوعا من التدبير وحملهم عليه، فاقترن صلاحهم به... وأجاد السياسة فانسدل به الستر على أهل قرطبة مدتهم"، لدهائه وحصافة عقله وحسن تدبيره، وبعد وفاته سنة 435هـ/ 1043م تولى ابنه أبو الوليد محمد بن جهور، فجرى على سننه غير

مخل بشيء من ذلك إلى أن توفي سنة 443هـ/ 1051م، فغلب عليها صاحب طليطلة المأمون بن ذي النون ثم ابن عكاشة البربري، وعليها غلبه الظاهر ابن عباد ثم ابنه المعتمد، ومن هنا أخذت تفقد استقلالها ورونقها التاريخي الذي عرفته طوال القرن الثاني إلى الرابع فأصبحت تبعا لأشبيلية. (ابن بسام، ع. 1981: 1/ 602، المراكشي، ع. 1998: 45، 411، الحجي، ع. 1997: 323، 390).

وفي عهد المرابطين والموحدين مالت موازين القوى السياسية والعلمية عن قرطبة لصالح إشبيلية بشكل ملفت للانتباه، فقلَّت الرحلة إلى قرطبة كما قلَّت رحلة العلماء القرطبيين إلى المراكز العلمية المشهورة سواء في المشرق أو في المغرب، معلنة بذلك عن تراجع وتقهقر دورها العلمي الرائد في عصري الإمارة والخلافة، وهذا واضح بالخصوص لمتتبع حركة رجالات الحديث -على سبيل المثال- وإنتاجهم المعرفي فيها، فهم يعدون على الأصابع. (الصمدي، خ. 1995: 78-101).

واستمر وضع قرطبة في السوء إلى غاية سنة 633هـ/ 1235م حيث نزل أذفونش بجيش النصارى" فحاصرها وضيق عليها... إلى أن ملكها وأخرج المسلمين منها، وهذا من أجَّل مصاب وأعظمه... إذ هي أم المدائن وقرة عين الوارد والقاطن"، إذ استولى عليها في الثالث والعشرين لشوال من السنة المذكورة (ابن عذاري، م. 1985: 331) في خلافة الرشيد أبي محمد عبد الواحد بن المأمون الموحدي (629-640هـ/ 1231-1242م).

فبسقوط قرطبة كان سببا في خروج مسلميها نازحين إلى جهات مختلفة داخل الأندلس كغرناطة؛ وخارجها كمدن وحواضر العدوة المغربية في أقطارها الثلاث، وكان حظ أسرة بني الملاح التي اشتهرت بسك العملات النقدية قد أوصلهم إلى تلمسان الزيانية التي نشأت سنوات قليلة

قبل سقوط قرطبة فاستقروا بها.(ابن خلدون، ع. 2001: 7/ 141). إذن إلى أي مدى ساهم بنو الملاح في إرساء قواعد حرفة السك النقدي في الدولة الزيانية؟ وهل فعلا يعزى إنتاج أول عملة زيانية لهم؟ وهل بقوا محافظين على حرفتهم الأصلية أم أنهم جعلوها مطية إلى الارتقاء لمناصب أعلى؟

1- بنو الملاح في قرطبة: وضعيتهم ووظائفهم

غموض تاريخ قرطبة بعد انقطاع الدعوة الأموية بها، وبُعدها عن صناعة التأثير في تاريخ الأندلس وتوجيهه، زاد من تعتيم الصورة الضبابية أصلا لوضعية الفئات والبيوتات التي نشأت بها، شأن بيت بني الملاح الذي لم تمكنا المصادر التاريخية من معرفة مختلف مراحل تكوينه وأدواره فيها، باستثناء إشارة وحيدة عن مهنتهم التي مارسوها وما فتأو ينفكون عنها حتى خرجوا من قرطبة، والتي كانت سببا لشهرتهم وسببا لالتفات المؤرخين إلى تسجيلها وإن أغفلوا تفاصيلها، فوظيفتهم تلك هي: السكة وسبك الدنانير والدراهم، فقد شغلوها ورُشحوا لها ثقة بهم ولأمانتهم (ابن خلدون، ي. 1980: 1/ 213، ابن خلدون، ع. 2001: 7/ 140-141)، وهذا يعني أنهم لم يكونوا موظفين عاديين في دار الضرب أو السكة وإنما مشرفين عليها.

لكن ما لم تفصح عنه مصادرنا بخصوص وظائف وحرف آل الملاح باحت به نسبتهم التي اشتهروا بها، والتي يظهر من خلالها أن الجد المباشر -أو الأعلى منه- كانا ملاَّحا أي نُوتِياً يمتهن ركوب البحار إما للتجار أو الغزو، والملاح هو صاحب السفينة أو الذي يدبر أمرها في البحر (الفراهدي، خ. 1986: 3/ 242، ابن منظور، م. 1993: 2/ 101، 600)، وبهذا انطلت وظيفة الجد ومهنته على أعقابه والتصق اسمها بألقابهم، ويبدوا أنه تحت وطأت الضغط المسيحي وضعف خطوط المواجهة البحرية، وتقهقر قوة الأسطول الأندلسي ودوره وتراجع التجارة البحرية هنالك

لصالح الجمهوريات الإيطالية البحرية، تخلى الكثير من الملاحين عن مهنتهم، وبالتالي البحث عن معاشات بديلة لهم ولأعقابهم شأن بني الملاح –مجال بحثنا هذا–، وهذا طبعا قبل سقوط قرطبة ونزوح أهلها عنها.

2- طريق بني الملاح إلى تلمسان الزيانية

لما نزح بنو الملاح إلى تلمسان احترفوا بخدمة الأرض وفلاحتها بعد أن أقطع لهم الأمير يغمراسن (633-681هـ/ 1235-1282م) ملكيات واسعة في تلمسان وأرباضها، وعمم ذلك على كل الجالية الأندلسية المستوطنة في مملكته، كإجراء مسئول وإيجابي يهدف إلى إغرائهم للبقاء في تلمسان، ودمجهم بصورة سريعة في المجتمع بتوفير ضروريات الحياة لهم، كل ذلك ليمنع أو يقلل من استقطاب منافسيه الحفصيين والمرينيين لهم، والاستعانة بخدماتهم والاستفادة بخبراتهم المتعددة في فلاحة الأرض والبستنة وما إلى ذلك من النشاطات، وبالتوازي مع ذلك حشد أصلاء البلد في ساحات المعارك والحروب التوسعية –لغناهم فيها– لما تقتضيه طبيعة الدول الناشئة، وبالتالي إحداث توازن بين القوتين المدنية والعسكرية بهؤلاء الوافدين.

كما أصدر يغمراسن ظهيرا سلطانيا من إنشاء كاتبه أبي بكر بن خطاب المرسي نزيل تلمسان (تـ686هـ / 1287م) تطرق فيه إلى وضع هؤلاء الأندلسيين، والتماس المكان المناسب لهم للإقامة المريحة ومطالبة جميع الولاة والعمال ورجال الدولة المعنيين بتنفيذ الأوامر الصادرة في هذا الشأن، ويتكئ هذا الظهير على ما لحق بالأندلسيين من مصائب في عقيدتهم وفي أموالهم ووظائفهم.

وينص الخطاب الرسمي في هذا الظهير على أن يغمراسن"بوّأهم من اهتمامه الكريم وإنعامه العميم جنات ألفافا"، ويصرح ابن الخطاب أن السلطان سابق الذكر فضل أن يُسكن المهاجرين الأندلسيين مدينة تلمسان

من جميع المدن الأخرى، وفي هذا الصدد يقول: " وأطلع (يغمراسن) على أغراضهم (أي الأندلسيين) السديدة في اختيار حضرته السعيدة للسكنى على سائر البلاد فلحظ منهم النية واعتبرها، وأظهر عليهم مزايا".

وأشار الظهير أيضا، إلى أن يغمراسن يجعل من منحة السكن ووسائل أخرى لهؤلاء، تهدئة لنفوسهم المصابة من ظلم أعدائهم، وطمأنتهم على حاضرهم ومستقبلهم، إذ "وطَّأ لهم جنات احترامه تأنيسا لقلوبهم المنجاشة إلى جانبه العلي واستيلافا، وأشاد بما له فيهم من المقاصد الكرام، وأضفى عليهم من جنن حمايته ما يدفع عنهم طواق الاضطهاد". (ابن خطاب. م، رقم 4605 د: ورقة 39-40، البلغيثي، ع. 1985: 94).

3- الإشراف على السكة الزيانية

إنّ أهم ميزة وأهم خبرة اكتسبها آل الملاح هي سك العملة وضرب النقود مُذ كانوا بالأندلس، لذا أوكل لهم السلطان يغمراسن الإشراف على دار الضرب (دار السكة) بتلمسان (ابن خلدون، ي. 1980: 1/ 213) في حدود سنة 633هـ/ 1235م، ولم يستغن عنهم خلفاء عرشه، ويظهر أن بني الملاح كانوا أصحاب الفضل الأول في نشأة العملة الزيانية رغم أن التداول بالدنانير والدراهم الموحدية ظل معمولا به في تلمسان خلال سنوات نشأتها الأولى، كما هو الشأن في تونس الحفصية وفاس المرينية، ثم أصدروا عملة خاصة بهم كانت غاية في الجودة والإتقان ودقة الموازين (دهينة، ع. 1984: 487-488، بوزياني، د. 1993: 227، 2 - Dhina, A.1984 :04).

والسكة كما يقول ابن خلدون: "هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس، بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة... ولفظة السكة كان اسما للطابع وهي الحديدة المتخذة

لذلك ثم نقل إلى أثرها وهي النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم، ثم نقل إلى القيام على ذلك والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه وهي الوظيفة، فصار علما عليها في عرف الدول" (ابن خلدون، ع. 2002: 249-250)، وهي إحدى شارات الملك وعناوين السلطة ورمز لقوة الدولة واستقلالها، بالإضافة إلى وظيفتها الحيوية في اقتصاديات الدول والمماليك، فهي: "وظيفة ضرورية للملك إذ يتميز بها الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات، ويتقون في سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة".(ابن خلدون، ع. 2002: 249-250، المديوني، ع. 1958: 109).

ومن الملاحظ أنّ تلمسان كانت من أوائل المدن المغربية التي أنشأت فيها دور السك والضرب، ولعل أقدم دار ظهرت بها هي تلك التي كانت في عهد الوالي الأموي موسى بن نصير (86-96هـ/ 705-714م) إذ وجد فلس مضروب بتلمسين (وهو الطوبونيم الأسبق ظهورا من "تلمسان") حوالي سنة 86 هـ/ 705م، ويحمل أحد أوجه الفلس صورة رجل يعتقد أنها لموسى بن نصير ذاته، (حسن حسني، ع. 1965: 1/ 405-406)، كما هو الشأن بالنسبة للمسكوكات الموروثة عن العصر القديم.

وقد استمر وجود دار الضرب في تلمسان رغم أنها لم تكن كرسي المملكة في فترتي المرابطين والموحدين، وورث الزيانيون هذه الدور، لكن أضافوا إليها تقنيات جديدة اقتضاها التطور العلمي الحاصل بخصوص تعميق المعرفة بخواص المعادن وتنقيتها وصهرها وسبكها، وتطور الفنون الزخرفية والكتابية التي تضفي بعدا جماليا للعملة زيادة عن قيمتها الاقتصادية.

ولعل أول دينار ذهبي زياني تم العثور عليه يعود إلى الأمير أبي حمو موسى الأول (707-718هـ/ 1307-1318م)، وهو دائري الشكل يحمل دائرتين -إحداهما رسمت بخط متصل والأخرى بنقاط- ومربعين، فنجد في الوجه عبارة:

ضرب بمدينة تلمسان حرسها الله تعالى وأمنها

وداخل المربع عبارة:

بأمر من عبد الله

موسى أمير

المسلمين المتوكل

على رب العالمين

أيده الله بنصره

أما الظهر فيحمل عبارات دينية بحتة، فالمكتوب في الدائرة:

وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم

أما المربع نجد به عبارة:

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله

لا إله إلا الله

محمد رسول الله

ما أقرب فرج الله

ونجد تغيرات تطرأ من حين لحين على الدينار الزياني، أما الشكل فلم يتغير، ووزن الدينار على العموم يتراوح بين 4.44 غ و 4.95 غ، وطول

قطره يتراوح بين 29 مم 34 مم، (Dhina, A. 1984: 204, 210-214. Dhina, A. 1885: 170-171, 251-255، شقدان، ب. 2002: 214–216، 281–287)، وللدينار الزياني أجزاء هي النصف والربع والثمن.

وإذا كان اختلاف عيار الدينار الذهبي ووزنه من عصر إلى عصر ومن دولة إلى دولة يكون مبررا (العزفي، أ. 1999: 97–103)، فإن اختلافه في الدولة الواحدة -كما هو الشأن بالنسبة للدينار الزياني هنا- غير مبرر في الخطاب الفقهي (المازوني، ي. رقم 1335: 1/ 515أ–516أ، فتحة، م. 1999: 293–297)، نظرا لتعلق حقوق العباد بقيمته كعوض لسلعة أو خدمة ما، وكذا لتعلق فريضة الزكاة أو الدين به، فاختلاف الوزن يؤدي إلى اختلاف العوض أو نصاب الزكاة وما إلى ذلك، كما تفضي مبادلتها أو صرفها إلى الوقوع في الربا، فيقول ابن عبدون بهذا الشأن: "لا يجري في البلد إلا سكة البلد وحدها، فإن اختلاف السكك داعية إلى فساد النقد، والزيادة في الصرف، واختلاف الأحوال، وخروجها عن عادتها"، ولذلك أفتى بوجوب تدخل السلطة لمنع الصيرفيين من تبادل العملات حسما لمادة الربا، (ابن عبدون، م. 1934: 57) وأيده ابن رشد الذي أفتى بعدم جواز مراطلة العملة المرابطية بغيرها (ابن رشد، م. 1987: 1/ 570–573، 2/ 932–933)، للتفاضل الذي حققته هذه الأخيرة على نظيرتها الأندلسية التي سكها ملوك الطوائف.

أيا ما كان الأمر فإن دواعي اختلاف عيار ووزن الدينار الزياني هي دواع اقتصادية وسياسية معا، كمقدار دخل الدولة وما تجبيه في مقابل ما تنفقه على جيشها ومنشآتها في حالات السلم والحرب، وكذا مقدار حركية التجارة الصحراوية وسلاسة الوصول إلى ذهب غانا و بلاد السودان

عموما، أي أنه يختلف بحسب مقدار الذهب الذي تحوزه خزينة الدولة الزيانية.



الوجه

دينار زياني يعود للقرن 8 **هـ/** 14م



الظهر

والدراهم الفضية الزيانية المضروبة في تلمسان التي تحتفظ بها بعض متاحفنا، تشهد بمدى الدقة والجودة التي وصلت إليها هذه الحرفة، ومدى الاحترافية التي تمتع بها بنو الملاح في عملهم، فمقاسات القطع الخمس المحفوظة في متحف مليانة على سبيل المثال موحدة إذ بلغت15×15 ملم، أما وزن الواحدة منها فهي في حدود 0,90 غ، (يحياوي، ع. 2004: 70، 103) أما شكلها فالمربع الموروث عن الموحدين، والجدير بالذكر أن الغرب الإسلامي لم يعرف هذا الشكل إلا زمن الموحدين، وتربيع الدرهم الموحدي له دلالات وإيحاءات رمزية وإيديولوجية، كما الشأن بالنسبة لأعلامهم وبنودهم وحصونهم وقلاعهم المربعة وكذا فرقهم الحربية التي تصطف أثناء المعارك في تشكيلات مربعة أيضا، وليس هذا مجال لبحثها، لكن الأمر المحير هو محافظة الزيانيين على هذا الرمز الدلالي في دراهمهم مع أنهم نبذوا كل تقاليد وشعارات الموحدين !؟ وتخميني: أنه مع مرور الوقت وتقادم الزمن فقدت الرموز والشعارات الموحدية دلالاتها وإيحاءاتها وأصبحت جزء من

التقاليد لا أكثر، لذا لم يجد بنو الملاح والسلطة الزيانية غضاضة في الإبقاء على الشكل المربع لدرهمهم، خصوصا وأنهم لسوا بدعا في أمرهم بل لهم سلف ومثل على منواله نسجوا.

<u>درهمان من العهد الموحدي (ملك للباحث)</u>



الوجه



الظهر



الوجه



الظهر

ففي وجه الدرهم نجد أربعة أسطر على النحو الآتي:

- لا إله إلا الله
- الأمر كله لله
- لا قوة إلا بالله
- تلمسان

أما الظهر فيضم ثلاث أسطر على النحو الآتي:

- الله ربنا
- محمد رسولنا
- القرآن إمامنا(يحياوي، ع. 2004: 70، 103، 227-235)

والملاحظ أنّ الشعارات والكتابة المنقوشة على الدرهم الزياني لا تختلف كثيرا عن الدرهم الموحدي، فالاختلاف الوحيد يوجد في السطر الأخير من ظهر الدرهم، إذ استعيض عن شعار "المهدي إمامنا" بـ : "القرآن إمامنا"، وهذا لم يكن على يد الزيانيين وإنما تم هذا التحول في العهد الموحدي ذاته، زمن الخليفة المأمون أبي العلاء إدريس بن يعقوب المنصور (624-629هـ/ 1227-1232م)، الذي خرج عن تقاليد الدولة وأسقط مهدوية ابن تومرت، وألغى العمل بتعاليمه الدينية المذهبية وأزال اسمه من السكة وجميع رسوم الدولة وشعاراتها (ابن عذاري، م. 1985: 286-288، مؤلف مجهول. 1997: 164-165).

وبعد سنة 707هـ/ 1307م ظهر تغير جديد في السطر الثالث من وجه الدرهم فاستعيض عن عبارة "لا قوة إلا بالله" بعبارة: "ما أقرب فرج الله"، وبقيت بعد ذلك طوال العهد الزياني، وهي دلالة رمزية عن حقبة حرجة من تاريخ مدينة تلمسان وعموم المملكة الزيانية، التي تعرضت لأسوء حصار في تاريخ المغرب الإسلامي، على يد السلطان المريني أبي يعقوب يوسف بن يعقوب (685-706هـ/ 1286-1307م)، الذي بدأه سنة 698هـ/ 1298م إلى غاية سنة 707هـ/ 1307م، لكن مقادير الله جاءتهم من حيث لم يحتسبوا؛ إذ قتل عدوهم على يد أحد عبدانه، وجاء الفرج بعد الضيق، فحين يأس خلفه أبو ثابت عامر (706-708هـ/ 1307-1309م) من مبتغاه في تلمسان رفع الحصار عنها، فكتب أبو حمو موسى الأول شكرا لله

العبارة المذكورة أعلاه في سكته، وسمية تلك السنة بسنة الفرج (ابن خلدون،ع. 2001: 7/ 129، بن فضل الله، أ. 2002: 4/ 204، السلاوي، أ. 1954: 3/ 86، فيلالي، ع. 2002: 1/ 27-29) كما أضيف إلى الكتابة أيضا في الوجه اسم الأمير الزياني (يحياوي، ع. 2004: 108).

والجدير بالذكر أنّ الزيانيين لما استولوا على مدينة الجزائر أبقوا على دار الضرب التي أنشأت لأول مرة في عهد الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي بعد سنة 547هـ/ 1152م، ومن حسن الحظ أننا نحتفظ بمجموعة معتبرة من الدراهم التي أصدرتها وهي تحمل اسم مدينة الجزائر، لكن لوحظ أنها غير متقنة الصنع وتفتقد إلى الدقة في المقاسات والأوزان إذا ما قورنت بالدراهم الزيانية المضروبة في تلمسان، فمقاساتها تتراوح بين 15 ملم و 18 ملم، أما أوزانها فهي بين 1.3غ و 1.4 غ. (يحياوي، ع. 2004: 107).

ولسنا متأكدين من مسؤولية الدولة من عدمها بشأن رداءة سكة مدينة الجزائر، فمن المعلوم أن الدولة لم تكن تحتكر سك العملة؛ بل نجد الخواص أيضا يحولون ما يملكون من ذهب وفضة إلى دنانير ودراهم لكن في دور الضرب التابعة للدولة، (دهينة، ع. 1984: 488،200. Dhina, A: 1984)، وهذا كان مسموحا به لأنه يخدم الدولة واقتصادياتها ويوفر لها السيولة المالية الضرورية، وأحيانا يشرف صاحب الطابع في دار الضرب على سك العملة لأحد الناس دون إذن المشرف، وهذا أفتى الفقهاء بسجنه وضربه إن سكها مغشوشة (العقباني، م. 1966: 104)، وفي المقابل نجد من يضرب السكة في ورشات خاصة ولا يلتزم بوزن المعدن النفيس (الذهب والفضة)، كما لا يلتزم بنقائه إذ يخلطه بمعادن أخرى كالنحاس وغيرها من أجل تكثيرها والتربح منها، الأمر الذي كان محل احتساب النخبة الفقهية (البرزلي، ق. 2002، 3/ 152-157، العقباني، م. 1966: 104-105، فتحة،

م. 1999: 298-302) لما يتسبب في إتلاف رؤوس أموال النـاس، ولعـل ذلك التزييف وما يترتب عنه من إفساد للفعل الاقتصادي هو ما حدا بفقيه قرطبة ابن حزم أن دعا السلطة في القرن 5هـ/ 11م من خلال مؤلفه الضائع المعنون بـ "**سياسة الإمامة وتدبير المملكة**" أو "**الإمامة والخلافة**" إلى غلق دور الضرب وإلغاء سك العملة أصلا، والتعامل بسبائك الذهب وقضـبانه كما هي (العزفي، أ. 1999: 104-118)، مما يؤكد أن ظاهرة الغش والتزييف هي ظاهرة تاريخية ليست بالمحدثة.

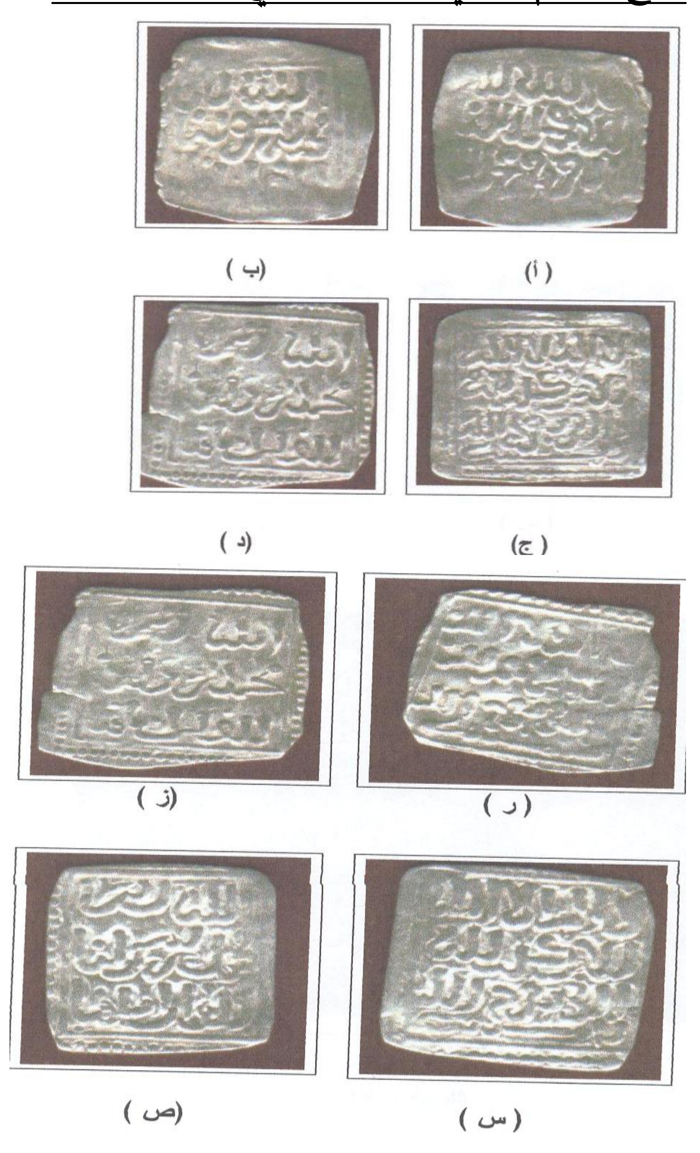
أيا ما كان الأمر فإن لكفاءة المشرفين على دار الضرب الـدور البـارز في جـودة السـكة أو رداءتهـا -بغـض النظـر عـن زيفهـا-، وهـذا مـا يفسـر الاختلاف البين في العملة الزيانية بـين مـا أصـدرته دار الضـرب الرئيسـية بتلمسان التي كان آل الملاح يشرفون عليها، وبين دار الضرب بمدينة الجزائر التي من الواضح أنها لم تكن خاضعة لإشرافهم المباشـر، كمـا يعـزى أيضـا سـبب رداءة عملـة مدينـة الجزائـر إلى حداثـة دار الضـرب بهـا -نسـبيا-، وفقدانها للتراكمات الفنية والتقنية التي تمتعت بها نظيرتها بتلمسان.

وبمقارنة العملة الزيانية بسابقتها الموحدية نجد أنها اكتسبت ميزات فنية جمالية تتعلـق بالخط والنقش والزخرفة، أما الخط فقد استعاض السكّاك عن الخـط الكـوفي والنسـخي (الموحدي) وخط الثلث بالخط النسخي المغربي السـلس، وأصـبح يـولي اهتمامـا أكـبر بنقط الحروف، مع تخليه عـن الزخرفـة النباتيـة في النهايـة. (العمـري، ي. 2004: 72، 140-143، 155، 164-165).

إنّ الذي نؤكده هنا -بـتحفظ- أن لآل المـلاح الفضـل في نشـأة السـكة الزيانية، وتطورها ولهم كذلك اليد الطولى في جودتها وإتقانها وتميزها عـن الموروث الموحدي تدريجيا، مع العلم أن السكة الحفصية والمرينية تميزة هي

الأخرى بالجودة، وهذا راجع إلى الاستفادة من تجارب وخبرات الأندلسيين العاملين بدورهما يقينا.

نماذج الدرهم الزياني المضروب بمدينتي تلمسان والجزائر



(أ) (ب) (ج) (د) (ر) (ز) (س) (ص)



(يحياوي، ع. 2004: 278-281).

4- من دار السكة إلى دار السلطان: أو استوزار الحرفيين

إنّ الاشتغال بسبك العملة يتطلب قدرا جيدا من المعارف والعلوم ذات الصلة بالمهنة كالحساب والكيمياء وخواص المعادن وغيرها من فنون الخط والنقش والزخرفة، خاصة وأنّ سبك العملة من جملة الصنائع التي تحتاج إلى العلوم كما يقر صاحب المقدمة (ابن خلدون، ع. 2002: 380-381)، وآل الملاح يستبعد شذوذهم عن هذه القاعدة، فهم أصحاب ثقافة ومعرفة وأصحاب ثروة مالية، باعتبار وظائفهم في دار الضرب وامتلاكهم الأراضي المنتجة، مكنهم من التقرب والتودد إلى رجال الدولة ثم السلطان نفسه، فهذه العوامل مجتمعة هي التي حدت بالسلطان يغمراسن ثم ابنه أبي سعيد عثمان (681-703هـ/ 1282-1303م) أن يستخدموا أعلام بيت بني

الملاح، ولمدة سبعين سنة في بعض الوظائف التي لم تفصح المصادر عن كنهها ولا عن أسماء الأعلام الذين تولوها، بالإضافة إلى مهنتهم الأولى أي السكة.

وعدم ورودهم في قوائم رجال الدولة يدل على أنهم لم يولوهم الوظائف السيادية في الدولة، إلى غاية تولي السلطان أبي حمو موسى الأول (707-718هـ/ 1307-1318م) العرش، فألقى إليهم مقاليد الوزارة والحجابة لثقته بهم وأمانتهم التي عرفوا بها، إذ تولاها محمد بن ميمون بن الملاح ثم ولده محمد الأشقر ثم ولده إبراهيم وعمه علي بن عبد الله، (ابن خلدون، ي. 1980: 1/ 212، ابن خلدون، ع. 2001: 7/ 141، Dhina, A: 1985 113.)، وهي المرة الأولى التي يتولى فيها بيت أندلسي أعلى منصب سياسي في جهاز الحكم الزياني وأرفعه، إذ يأتي بعد منصب السلطان مباشرة من حيث الأهمية والمكانة، بعد أن كانت الوزارة حكرا على البيت الزياني وأبناء القبائل الأصيلة في تلمسان كعائلة مكن مثلا (بوزياني، د.1993: 119).

إنّ صعود بني الملاح مَثَّل انتصار مبدأ الكفاءة على مبدأ العصبية القبلية في المغرب الزياني، لكن هذا يقرأ في سياقه العام لأن القرن السابع الهجري الذي ظهر فيه بنو الملاح يمثل ذروة الوجود الأندلسي في بلاد المغرب، (خليفي، ر. 2012)، فقد أصبح الأندلسيون في مجتمعات وبلاطات المغرب قوة من غير الممكن إهمالها أو تجاوزها.

فالدولة الزيانية مرت بعدة مراحل في نسق تطورها التاريخي، إذ في المرحلة الأولى (633-707هـ/ 1235-1307م) من أطوارها كانت العصبية فيها مستحكمة لبني عبد الواد وزناتة، التي قامت على كاهلها الدولة كقوة عسكرية، حسب الدورة الخلدونية المعروفة (حميش، س. 1998: 91-98)،

لذا فجل الوظائف أسندت إلى رجالها، ولم يستعن الزيانيون بأطراف من خارج العصبية إلا في المرحلة الثانية المتزامنة مع صعود أبي حمو موسى الأول وتوليه العرش وخروجه منتصرا من الحصار المريني سنة 707 هـ/ 1307م السالف الذكر.

هذا الأخير حاول كسر العصبية المتجذرة في بني عبد الواد وزناتة التي استنزفت حماساتها وطاقاتها في حروب التأسيس والدفاع عن الكيان الناشئ، وتحقيقا لذلك عمل على استبدالهم بنظام جديد من التحالفات والموالاة الخارجية، وهكذا يلج عالم الملك المستبد عن طريق الإدارة المحترفة، يمثلها المصطنعون من النخب والفئات الخاضعة له، يضمن وفائهم بمقدار ما يغدق عليهم من عطاءات، وفي نفس الوقت يعطي صورة محترمة لحكمه لدى المجتمعات الحضرية والريفية معا، والظهور بمظهر الملك المتفتح على كل أطياف المجتمع المتعايشة في بلاد المغرب الأوسط، ويسهم أيضا في تقعيد نظم الحكم باستحداث الوزارة والدواوين وغيرها، والاستعاضة بها عن التنظيمات القبلية والتقليدية، وكأنه يتمثل وصية الخليفة الفاطمي المعز لدين الله (341-365هـ/ 953-975م) لبلكين بن زيرى الصنهاجي؛ حين استخلفه على بلاد المغرب إذ قال له: "إن نسيت شيئا مما أوصيتك به فلا تنس ثلاثة أشياء... لا تولِّ أحدا من إخوتك وبني عمك فإنهم يرون أنهم أحق بهذا الأمر منك"، (ابن الخطيب، م . 1964: 65، ابن عذاري، م. 1983: 3/ 263، ابن ظافر، ع. 1999: 1/ 34،) وهي المقولة ذاتها القديمة التي روجها المشارقة تعويلا على الأدب السياسي الفارسي، أي قولهم: "أيَّاك والاستعانة بالأقارب فتُبلى". (الراغب الأصبهاني، ح. 1902: 69)

ذات التوجه ونفس السياسة هي التي أفرزت ظهور أسرة بني الملاح، التي توارثت منصب الوزارة في ظل الحكم الزياني، وصاحب هذا

المنصب كان بمثابة نائب السلطان في تسيير شؤون الدولة حـالتي السـلم والحـرب معا، على الصـعيد السياسـي والإداري والاقتصـادي خـلال المرحلـة الأولى مـن تاريخ الحكم الزياني، قبل أن يطرأ تغيير على وظائف الوزير أيام أبي حمو موسـى الثاني (760-791هـ/ 1358-1388م).

ويخضع اختيار الوزير في العهـد الزيـاني لشـروط صـارمة وصـفات وخـلال ينبغي توفرها فيه يكشف عنها السلطان أبو حمو الثـاني في نصـائحه لـولي عهـده فيقول: "فأما وزراؤك يا بني فيجب عليـك أن تختـار وزيـرا كـبيرا مهـذبا خطـيرا بالأمور بصيرا، يجمع من محمود الخلال ثمانية من الخصال وهـي: أن يكـون مـن خيار قومه وعترته وكبير عشيرته وبيته، وأن يكون وافر العقل عاريـا مـن الجهـل حاضر الذهن سريع الفهم راجح الرأي محمود السعي، محبا ناصحا ودودا صـالحا شجاعا في المهمات وعند نـزول الملمـات، حسـن الصـورة فصـيح اللسـان بـديع العبارة، بليغ البيان، كثير المال غـير ذي حاجـة ولا إقـلال...لأن الـوزراء أبـواب الملوك منها يتوصل إلى الخير وبها يتقى من الضير" (أبو حمو، م. 1862: 32-60).

ثم يستطرد أبو حمو في صفحات طويلة شارحا كل خصلة ومـدللا على أهميتها بشواهد تاريخية وحكم مقتبسة من تراث الفرس والعرب معا، فهذا الاستطراد ينبئ عن حقيقة وأهمية منصب الوزارة وشرفها ومـن ثمـة شرف متوليها كمـا هـو شـأن بـني المـلاح، والمتمعن في الخصـال الثمانيـة المذكورة يدرك المكانة التي تبوأها هذا البيت القرطبي في تلمسان من وجاهة وشـرف وسـؤدد ومـال، ومـن هنـا تأتـت مهامـه وصـلاحياته الواسـعة، فالسلطان أبو حمو ينصح ابنه بمكاشـفة الـوزير بكـل أمـور الدولـة دون أن يخفي عنه منها شيئا، وأن يشركه في أفراحه وأقراحه، وأن يبقيه بعد انصـرافه هو وقت الظهيرة لينوب عنه في قضـاء حاجـات الرعيـة، ويكـون دخولـه

وخروجه على صفة معينة وترتيب منضبط. (أبـو حمـو، م. 1862: 81 - 82، القاضي، و. 1975: 152)

أما عن منصب الحجابة الذي أسند بالتوازي لبعض أعلام بيت بني الملاح فقد أغنانا ابن خلدون عن البحث في ماهيته، فهـي لا تعـني الحجابـة عنـد الحفصـيين والمرينيين أو بني نصر في غرناطة من معاصريهم، فمسمى "الحجابة عنده (أي أبي حمو الأول) قهرمة الدار والنظر في الـدخل والخـرج" (ابـن خلـدون، ع. 2001: 7/ 140)، أي أن متولي الحجابة يشرف على خدمة قصـر السـلطان بمـا احتـواه من حريم وخدم واحتياجـاتهم، ويضـاف إليـه النظـر في السـجلات والحسـابات المالية، هذا قبل أن يتطور نظام الحجابة بصـيغة أكثـر أهميـة وأوسـع صـلاحية في المرحلة الثانية من مراحل الحكم الزياني (بوزياني، د. 1993: 130).

5- مقتل بني الملاح ونهاية تاريخ الوزراء الحرفيين

كان السلطان أبو حمو الأول قد سخر مجموعة من الأعلاج (الصـقالبة) لخدمة ابنه وولي عهده الأمير أبا تاشفين، منهم هلال المعروف بـالقطلوني - وهو أكثرهم اختصاصا به-، ومسامح الصغير وفـرج بـن عبـد الله وظـافر ومهدي وعلي بن تاكررت وفرج الملقب بشقوره، وكان أبو تاشفين الأمـير بعيدا عن خلال الملك ومفتقرا لصفات القيادة التي تؤهله لخلافة أبيـه، لـذا نجد كثيرا ما كان السلطان يقرعه ويوبخه بعنـف وقسـوة، يدفعـه بـذلك إلى الاجتهاد واكتساب تلك الخلال والصفات، ويغريه بهجر الكسل والخمول وحياة الترف والدعة، وعلى النقيض من ذلك سـار العلـوج بـه شـوطا في إفساده على أبيه ويغرونه بالتخلص منه، يسـتعجلون تربعـه علـى العـرش ويزينون له فعله ويهونون عليه أمره.

وأقترن هذا الوضع بمحبة السلطان وتبجيله وإعجابه بأبي سرحان مسعود بن أبي عامر من قرابته أبناء عمومته، وكان يقدمه في المهمات الجسام ويرشحه لصعابها لما عرف من كفاءته، كما صادف ذلك أن دفع له مالا من ميراث أبيه، فنمي الخبر إلى الأمير أبي تاشفين وبطانته من الأعلاج فحسبوه مال الدولة، فعزموا جميعا على الغدر بالسلطان أبي حمو وبمسعود بن أبي عامر وقت الظهيرة، أين يكون مجتمعا بوزرائه وخاصته وأرباب دولته، فدخلوا عليهم وقتلوهم جميعا إلا من فلت منهم، وكان ممن هلك في هذه الواقعة أعيان بني الملاح وزراء الدولة، وذلك يوم الأربعاء 22 جمادى الأولى من سنة 718هـ/ 1318م، وانتصب على إثرها أبو تاشفين سلطانا على مملكة بني زيان وقد صفا له الجو (ابن خلدون، ع. 2001: 7/ 140، ابن خلدون، ي: 1980: 1/ 214-215، التنسي، م. 1985: 138-139).

وبهذا ينتهي دور الوزراء الحرفيين كضحية لطموح جامح واستعجال أبو تاشفين للسلطة والملك، منصاعا لبطانة السوء من الأعلاج، دون أن يكون للوزراء عقب مذكور سواء في ميادين العلم أو الحكم أو المال، وكان وجودهم في تلمسان لفترة زمنية قصيرة نسبيا -بالمقارنة مع البيوتات الأندلسية في تلمسان- إذ لم تتجاوز مدتهم 85 سنة كحرفيين وكوزراء، لعدم ظهور جيل جديد يستطيع إعادة ميراث البيت الضائع إن افترضنا بقاء عقب لهم بتلمسان بعد الواقعة المذكورة.

إنّ الذي نؤكده هنا أن انسحاب بني الملاح من وظيفتهم الأولى تم بعد أن راكموا خبراتهم ومعارفهم الخاصة بالسك النقدي لمن بقي يحترف المهنة في دار الضرب بتلمسان، لذا بقيت العملة الزيانية معروفة بالدقة والإتقان في الصنع، لكنهم مع ذلك لم يستطيعوا أن ينقلوا أمانتهم التي أشاد بها المؤرخون إلى الجيل الذي يليهم من حرفي السك النقدي، لأن الأمانة في

الحرفة والمهنة من الخصائص النفسية الشخصانية، والتي لا تورث إلا ضمن منظومة الأسرة أو شجرة النسب ولأجيال محدودة، وهذا ما يدلل عليه الخطاب الفقهي الزياني الذي ينعى على المجتمع انسحابه من ميدان الحرف، وينعى على السلطة في ذات الوقت فسحها المجال أمام اليهود للاستحواذ على مقاليد الحياة الاقتصادية، خصوصا في مجال جباية الضرائب واستيفاءها من التجار في الأسواق وعلى أبواب المدينة، (ابن مرزوق، م. 1981: 285-286، ابن الأعرج، م. رقم 170: 3/ 96 أ)، وكذا في مجال السك النقدي إلى درجة أن كاد هؤلاء اليهود أن يغرقوا الأسواق بالعملات الزائفة والمغشوشة بتواطؤ مع مالكي الذهب والفضة؛ حتى أصبحوا يعرفون بـ "يهود دار السكة" (المازوني ي. رقم 1335: 1/ 515أ-516ب)، وهذا يعني أنذ بني الملاح لم يجمعوا بين حرفتهم القديمة (السك النقدي) ووظيفتهم الرفيعة (الوزارة) في نفس الوقت، بل استبدلوا بالأدنى الذي هو خير في منطق الطامحين.

لكن رغم ظهور بنو الملاح على مسرح الأحداث السياسية وبلوغهم لأعلى منصب في جهاز الحكم الزياني، إلا أنّ ذلك لم يشفع لهم لدى المؤرخين كي يدبجوا تاريخهم ويوشحوه كما فعلوا مع غيرهم، فنحن لا نملك للتأريخ لهم سوى نصان مقتضبان للأخوين بن خلدون، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى قصر المدة التي تولوها في خطتي الوزارة والحجابة، ولانقطاع أعقابهم من بعدهم أو خمولهم، وأعتقد جازما أنهم لو بقوا على حرفتهم الأولى لما التفت إليهم المؤرخان المذكوران أصلا، فهما أشارا إلى استوزارهم فلما عرَّفوا بأوَلِيتِهم ذكرا حرفتهم بدار السك كهامش في سجلهم المهني وليس كعلامة فارقة.

لكن وإن انقرض سؤدد بني الملاح إلى الأبد فإن بلديهم من الأندلسيين "النخبة" لم يكونوا ليتقاعسوا عن الاستئثار بالمناصب العليا في الدولة الزيانية، ويحتكروا خططها الدينية والسياسية لقرون عديدة، لتُشَّهِرهم أقلام المؤرخين وقراطيسهم، في حين أن عوام بلديهم الحرفين قد دلت عليهم الشواهد المادية المصنوعة بأديهم، والتي ما زالت بعض ظلالها تتجلى في حياتنا اليوم.

قائمة المصادر والمراجع

أ/ المصادر المخطوطة

-ابن الأعرج، محمد الحسني السلماني. زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ، نسخة مصورة عن مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط، رقم 170.

-ابن الخطاب، أبو بكر محمد بن عبد الله بن داود الغافقي (تـ686هـ/ 1287م). فصل الخطاب في نثر أبي بكر بن الخطاب، نسخة شخصية مصورة عن مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 4605. د.

-المازوني، أبو زكريا يحيى بن أبي عمران المغيلي التلمساني (تـ 883هـ/ 1478م)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، المجلد الأول رقم: 1335.

ب/ المصادر المطبوعة

-البرزلي، أبو القاسم بن أحمد (تـ841هـ/ 1437م). (2002). جامع مسائل الأحكام لما نزل من الأقضية بالمفتين والحكام، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

-ابن بسام، أبو الحسن علي الشنتريني (تـ 542هـ/ 1147م). (1981). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، ليبيا- تونس: الدار العربية للكتاب.

-البيذق، أبو بكر بن علي الصنهاجي (ق 6هـ/ 13م). (2007). أخبار المهدي بن تومرت، تحقيق عبد الحميد حاجيات، الجزائر: منشورات الجزائر عاصمة الثقافة العربية.

-التنسي، محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التلمساني (تـ899هـ/ 1493م). (1985). نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق محمود بوعياد. الجزائر: المكتبة الوطنية – المؤسسة الوطنية للكتاب. (طبع باسم تاريخ بني زيان ملوك تلمسان).

-أبو حمو، موسى الزياني التلمساني. (تـ791هـ/ 1388م). (1862). واسطة السلوك في سياسة الملـوك، تونس: مطبعة الدولة التونسية.
-ابن الخطيب، لسان الدين محمـد بـن عبـد الله السـلماني الغرنـاطي (تــ 776هــ/ 1374م). (1964). أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام (القسم المغربي طبـع بعنـوان: تـاريخ المغـرب العربي في العصر الوسـيط)، تحقيـق أحمـد مختـار العبـادي ومحمـد إبـراهيم الكتـاني. الـدار البيضـاء: دار الكتاب.
-ابن خلدون، أبو زيد عبـد الـرحمن بـن محمـد الحضـرمي (ت. 808هــ/ 1406م). (2002). المقدمـة، بيروت: دار الفكر.
-ابن خلدون، عبد الرحمن. (2001). العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصـرهم من ذوي الشأن الأكبر، بيروت: دار الفكر.
-ابن خلدون، أبو زكرياء يحيى بن محمد الحضرمي (تـ780هـ/ 1378م). (1980). بغيـة الـرواد في ذكـر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، الجزائر: المكتبة الوطنية.
-الراغب الأصبهاني، حسين بن محمد بـن الفضـل (تــ690هــ/ 1291م). (1902). محاضـرات الأدبـاء ومحاورات الشعراء والبلغاء، تحقيق إبراهيم زيدان. القاهرة: مكتبة الهلال.
-ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد القرطبي الجد (تـ520هـ/ 1126م). (1987). فتـاوى ابـن رشد، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
-ابن ظافر، أبو الحسن علي بن منصور الأزدي (تـ613هـ/ 1216م). (1999). أخبار الـدول المنقطعـة، تحقيق عصام هزايمة وآخرين، ط1. الأردن: مؤسسة حماد - دار الكندي.
-ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي (من أهل القـرن 5 هــ/ 11م). (1934) رسـالة في الحسـبة. نشـرها ليفي بروفنسال تحت عنوان: *Le Traité d'Ibn 'Abdûn* ضمن: Journal Asiatique. Paris
-العزفي، أبو العباس أحمد بن محمد السبتي (633هـ/ 1236م). (1999). إثبات ما ليس منه بـد لمـن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد، تحقيق محمد الشريف، أبو ظبي: المجمع الثقافي.
-العقباني، محمد بن أحمد بن قاسم التلمساني (تــ860هــ/ 1455م). (5-1966). تحفـة النـاظر وغنيـة الذاكر في حفـظ الشـعائر وتغـيير المنـاكر، حققـه ونشـره علـي الشـنوفي في مجلـة Bulletin d'études orientales ، العدد 19، السنة 65.
-ابن عذاري، المراكشي (حيا 712هـ/ 1312م). (1983). البيان المغـرب في أخبـار الأنـدلس والمغـرب، تحقيق ج. س كولان وليفي بروفنسال، ط3. بيروت: دار الثقافة.

-ابن عذاري، المراكشي. (1985). البيان المغرب (قسم الموحدين)، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، ط1. الدار البيضاء- بيروت: دار الثقافة- دار الغرب الإسلامي.
-الفراهيدي، الخليل بن أحمد البصري (تـ170هـ/ 786م). (1986). كتاب العين، تحقق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي بيروت: دار ومكتبة الهلال.
-بن فضل الله، أحمد بن يحيى العمري (تـ749هـ/ 1348م). (2002). مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق حمزة أحمد عباس، أبو ظبي: المجمع الثقافي.
-مؤلف مجهول. (1997). الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ط1. الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة.
-المراكشي، عبد الواحد (تـ647هـ/ 1249م). (1998). المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
-ابن مرزوق، أبو عبد الله محمد التلمساني (تـ781هـ/ 1379م). (1981)، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولاي أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
-المديوني، علي بن يوسف الحكيم (ق 8هـ/ 14م). (1958). الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، نشر في صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، مجلد 6.
-ابن مماتي. الأسعد بن المهذب المصري الحلبي (تـ 606هـ/ 1209م). (1991). قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- ابن منظور. محمد بن مكرم الإفريقي (تـ 711هـ/ 1311م) لسان العرب، تحقيق اليازجي وآخرين، ط3. دار صادر: بيروت.

ج/ المراجع العربية والأجنبية

-البلغيثي، العلوي.(1985). فصل الخطاب في ترسيل الفقيه أبي بكر بن خطاب، دعوة الحق، العدد 6، السنة 26، ص.ص 90-100.
-بوزياني، الدراجي. (1993). نظم الحكم في دولة بني عبد الواد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
-الحجي، عبد الرحمن علي. (1997). التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، ط5. دمشق: دار القلم.
- حسن حسني، عبد الوهاب. (1965). ورقات عن حضارة إفريقية العربية التونسية، تونس: مكتبة المنار.
-حميش، سالم. (1998). الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ، ط1. بيروت: دار الطليعة.

-خليفي، رفيق. (2008). البيوتات الأندلسية في المغرب الأوسط من نهاية القرن 3 هـ إلى نهاية القرن 9 هـ. مذكرة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

- خليفي، رفيق. (2012). تطور استقرار الجالية الأندلسية بالمغرب الأوسط (ق2-10هـ/ 8-16م) ، في كتاب علاوة عمارة: مغرب أوسطيات، (تحت الطبع).

-دهينة، عطاء الله. (1984). الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدولة بني زيان، في كتاب: الجزائر في التاريخ، ج3، الجزائر: وزارة الثقافة والسياحة- المؤسسة الوطنية للكتاب.

-السلاوي، أبو العباس أحمد بن خالد الناصري. (1954). الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، ط1. الدار البيضاء: دار الكتاب.

-شقدان، بسام كامل عبد الرزاق. (2002). تلمسان في العهد الزياني. رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة النجاح، فلسطين.

-فتحة، محمد. (1999). النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن 6 إلى 9 هـ. الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب، جامعة الحسن الثاني.

-فيلالي، عبد العزيز.(2002). تلمسان في العهد الزياني، الجزائر: موفم للنشر.

-القاضي، وداد. (1975). "النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني الثاني ومكانتها بين النظريات السياسية المعاصرة لها"، محاضرات ملتقى الفكر الإسلامي، المجلد 1، ص.ص95- 200.

- بن قربة، صالح. (1986). المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتابة.

-يحياوي، العمري. (2004) الدراهم الأندلسية المغربية المربعة من خلال مجموعة المتحف الجهوي بمليانة. مذكرة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر.

- Dhina, Atallah. (1984). *Les Etats de l'Occident musulman aux* XIII^{e}, XIV^{e} et XV^{e} siècles. Alger. ENAL- OPU.

- Dhina, Atallah. (1985). *Le royaume Abdelouadide a l'époque d'Abou Hammou Moussa I^{er} et d'Abou Tachfin I^{er}*. Alger. ENAL- OPU.

-Helena de Felipe. (1997). *Identidad y Onomástica de los Beréberes de Al-Andalu*s, consejo superior de investigaciones científicas,